دور مصادر التمويل في خلق فرص العمل ونمو المشروعات الصغيرة في محافظة دير الزور

د. أحمد تركي مدح

الملخص

كان الهدف من هذا البحث التعرف على دور مصادر التمويل في خلق فرص العمل و نمو المشروعات الصغيرة في محافظة دير الزور و ريفها والحد من مشكلة البطالة .

وقد نفذ البحث على عدد من المشروعات مكونة من /70/ مشروع بين الصغير والمتناهي في الصغر في مدينة دير الزور وريفها، حيث تم استخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات من أصحاب المشروعات بهدف التعرف على ماهية هذه المشروعات في دير الزور وتحديد احتياجاتها وحجم طلبها على العمالة وبيان مقومات نجاحها، والتعرف على المشكلات التي تواجهها.

وأظهرت نتيجة الدراسة أن 70% من أصحاب المشروعات الصغيرة يعتمدون على التمويل المشترك لمشروعاتهم (ذاتي+ بنك) و15% يعتمدون على تمويل المنظمات الدولية و15% يعتمدون على التمويل الذاتي . كما لوحظ وجود علاقة ارتباط معنوية بين مصادر التمويل) و (خلق فرص العمل) وكذلك علاقة ارتباط معنوية بين مصادر التمويل و(نمو المشروعات)

وبالنسبة لمعادلة الانحدار نجد هناك علاقة معنوية بين معاملات خلق فرص العمل ونمو المشروعات، وان الملكية السائدة هي الملكية الفردية او العائلية و احيانا الشراكة بين الممول والادارة التي تعتمد على خبرات بعض العاملين .

الكلمات المفتاحية : المشروعات الصغيرة ، مصادر التمويل، خلق فرص العمل .

1.1 المقدمة:

تلعب المشروعات الصغيرة دورًا حيويًا في خلق فرص العمل والحد من البطالة . وقد أكدت الحكومة أن هذا القطاع هو أحد المحركات الرئيسية للنمو حيث ان هنالك انسجام بين الاقتصاديين وواضعي السياسات، بمعنى بدون نظام جيد التنظيم للمشروعات الصغيرة لا يمكن بناء أساس العمل والاعتراف به.

تخلق الشركات الصغيرة بيئة ريادية وتجلب المرونة في الاقتصاد ضد التقلبات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، حيث أن المشروعات الصغيرة لديها العديد من المساهمات لجعل العمالة كثيفة وفي كثير من الأحيان ذاتية الملكية ومستويات محسنة نسبيًا من الكفاءة وتوزيع أفضل للدخل ، ولها ضرورة اجتماعية واقتصادية قوية للبلد وتنشر على نطاق واسع فوائد النمو الاقتصادي، كما وانها مفيدة بشكل رئيسي في تنويع الهيكل الاقتصادي (Nishtar، Hasan، 2002).

ولهذا فإن أهمية وعدد المنشآت والمشاريع الصغيرة بدأ يتزايد بشكل كبير ومستمر في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية كافة ومنها قطرنا العربي السوري وخصوصا بعد صدور مجموعة من القوانين مثل /71/ لعام 2001 القاضي بإحداث هيئة مكافحة البطالة والقوانين المعدلة له مثل قانون الهيئة العامة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم /2/ لعام 2016 والقانون رقم /12/ لعام 2016 القاضي بإحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وقانون الاستثمار رقم /10/ وتعديلاته .

ونظرا للطبيعة المرنة لهذه المشروعات الأكثر استعدادا" للتلاؤم والتوافق مع هذا الوضع الجديد وخاصة الأزمة السورية والذي يتطلب سرعة الاستجابة لمتغيرات السوق وحركة العرض والطلب فقد باتت فرصة المشروعات الصغيرة في البقاء والنمو أكبر بكثير من فرص الشركات الكبيرة والمؤسسات ذات الهياكل الضخمة قليلة المرونة أمام متغيرات السوق، وهو الأمر الذي حفزنا للقيام بهذا البحث في محاولة جادة للتعرف على استراتيجيتها في الاستثمار والتمويل وللتعرف على المشاكل والعقبات الحقيقية التي تواجه أصحابها.

1.2 مشكلة البحث :

تتلخص مشكلة البحث بالنقاط التالية :

1- عدم كفاية رأس المال المقدم من قبل مؤسسي المشروعات الصغيرة لتمويل عملياتها اللازمة لبقائها واستمرارها .

2- إحجام مؤسسات التمويل عن تزويد هذه المشروعات باحتياجاته المالية مما يؤثر سلبا" على أداء هذه المشروعات الشيء الذي لا يحفز المستثمرين على الاستثمار في هذا النوع من المشروعات .

3- عدم قدرة منتجات المنشآت الصغيرة على المنافسة في وجه منتجات الأسواق الأجنبية في ضوء سياسات الانفتاح والتجارة الحرة.

1.3 أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من أن المشاريع الصغيرة كانت ومازالت تحتل مكانة خاصة في اقتصاديات معظم الدول على اختلاف درجات تطورها وتقدمها الحضاري لما لها من أهمية كبيرة في تنمية وتطوير الاقتصاد من خلال إيجادها فرص عمل لعدد كبير من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل ، وكذلك خلق دخول لهم ولأصحاب هذه المشاريع الأمر الذي يساعد على زيادة الدخل القومي ورفع المستوى المعيشي لفئات كثيرة من أفراد المجتمع ، إضافة إلى دورها التاريخي في بناء وتطوير الصروح الاقتصادية العملاقة ، فمن المشغل الصغير جاء المصنع الكبير و من المتجر المتواضع تطورت

الشركات التجارية الضخمة وكذلك يأتي الكثير من النشاط الاقتصادي في وقتنا الحاضر سواء في البلدان الصناعية المتقدمة أو في البلدان النامية من مشاريع إنتاجية صغيرة تستخدم نسبا مرتفعة من العمالة المحلية وتسهم بنسبة غير قليلة في الناتج القومي وقد انصب اهتمام الدولة على أهمية هذه المشروعات وقدرتها على توفير فرص عمل كبيرة على مستوى المحافظة ، بحيث لا يصبح التركيز مقتصرا على العاصمة والمحافظات المأهولة بالسكان أو المناطق التي تعتبر موطنا للمشاريع الكبيرة.

انطلاقا" من هذا الدور زاد الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة وتشجيع الاستثمار فيها من خلال تنوع مصادر التمويل وتوفير السبل الكفيلة لنجاحها وتعزيز دورها لاسيما و أن هذه المشروعات الصغيرة قد أثبتت نجاحها وتفوقها في الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

1.4 أهداف البحث :

لقد سعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- محاولة إيجاد بعض الصيغ التمويلية أو الاستثمارية التي تسهم في خلق فرص العمل ونمو المشروعات الصغيرة وبما يضمن بقاءها واستمرارها .

2- محاولة التعرف على المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في سورية .

3- تقديم بعض المقترحات والتوصيات الكفيلة بمساعدة أصحاب هذه المشاريع على الحصول على الاموال اللازمة لنجاح أعمالهم ومشاريعهم .

1.5 فروض البحث:

تتجلى فرضية البحث الرئيسية في الفرضيات التالية:

1. H0: لا توجد علاقة بين مصادر التمويل وبين خلق فرص العمل في محافظة دير الزور .
2. لا توجد علاقة بين مصادر التمويل وبين نمو المشروعات الصغيرة في محافظة دير الزور .

بالمقابل الفرضية البديلة :

1. H1: توجد علاقة بين مصادر التمويل وبين خلق فرص العمل في محافظة دير الزور
3. توجد علاقة بين مصادر التمويل وبين نمو المشروعات الصغيرة في محافظة دير الزور

1.6 منهجية البحث :

1. منهج البحث:

يرتكز هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث سيجري تصميم استبيان لجمع البيانات المطلوبة عن موضوع دور التمويل في خلق فرص العمل ونمو المشروعات الصغيرة ومن ثم توزيع الاستبيان على اصحاب المشروعات والعاملين لديهم في محافظة دير الزور وريفها وبعد جمع البيانات سيجري معالجتها وتحليلها باستخدام الطرق والأدوات الإحصائية المناسبة والتي تساعد في اجراء الاستدلال الاحصائي واختبار فرضيات البحث والخروج بأفضل النتائج والتوصيات.

2. مواد البحث وطرائقه:

مجتمع البحث : يتكون مجتمع الدراسة من المشاريع الصغيرة في محافظة دير الزور وريفها

عينة الدراسة : إن عينة الدراسة هي عينة عشوائية بسيطة تكونت من /70/ مشروع صغير منها الصناعي ومنها الزراعي ومنها التجاري في مدينة ديرالزور وريفها، حيث قام أصحاب هذه المشاريع بالإجابة عن أسئلة الاستبيان الموجه لهم.

3. أداة الدراسة :

تشتمل أداة الدراسة (الاستبيان) على أسئلة يتم من خلالها تحليل الإجابات عنها في التعرف على مدى تحقق متغيرات البحث.

7. 1 متغيرات البحث:

1. المتغير المستقل : مصادر تمويل المشروعات الصغيرة .

2. المتغيرات التابعة **:** خلق فرص العمل – نمو المشروعات الصغيرة

نموذج البحث:

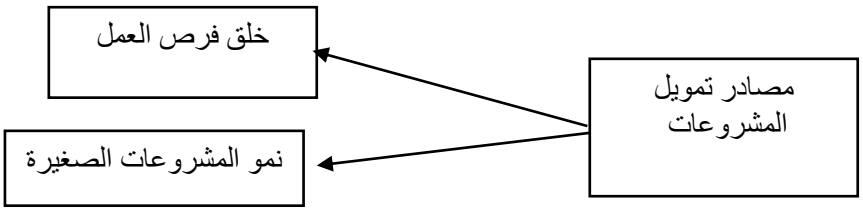

الإطار النظري للبحث:

مفهوم المشروعات الصغيرة :

لا يزال تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة بشكل دقيق يثير نوعا" من الحيرة ترجع إلى اكتسابها معاني وتسميات مختلفة باختلاف الباحثين الذين تناولوا هذا المفهوم وتباين أهدافهم والمعايير التي اعتمدوا عليها، ومن أهم تعريفاتها تعريف المنظمة الأمريكية للمشروعات الصغيرة (small business administration) بأنه شركة يتم امتلاكها وإدارتها بشكل مستقل وهي غير مسيطرة في مجال عملها وغالبا" ما تكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية وعدد العاملين مقارنة بالشركات الأخرى في الصناعة (**احمد،2000).**

وهذا المفهوم يحمل في طياته العديد من المشروعات والصناعات التي يمكن أن تندرج تحتها والتي قد تختلف فيما بينها اختلافا" كبيرا" إذ يدخل في نطاق هذا المفهوم كل أنواع الصناعات الصغيرة مثل المنشآت الصغيرة والحرف والصناعات المنزلية، سواء أكان العمل يدويا" أم آليا" ، وسواء أكان العمل يتم داخل المصنع أم خارجه، وسواء أكان المصنع يأخذ بالأساليب الإنتاجية الحديثة أم لا يأخذ بها ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مفهوم الصناعات الصغيرة متعلق بعنصر الزمن والمتمثل بالتغير الدائم لمكونات هذه الصناعات من حيث نمو حجم المصنع والمعدات ومعدلات الإنتاج وحجم المبيعات والعمالة وغيره .....إلخ .

معايير المشروعات الصغيرة :

لا يوجد تعريف محدد للمشروعات الصغيرة وانما هناك مجموعة من المعايير التي يمكن اعتمادها لتصنيف المشروعات الصغيرة ومنها :

1- معيار العمالة :

يتم تحديد حجم المنشأة بعدد العاملين بها. والذي يختلف من دولة إلى أخرى، ومن صناعة إلى أخرى. يسهل هذا المعيار عملية المقارنة بين القطاعات والدول. وهو معيار ثابت وموحد خصوصا" أنه لا يرتبط بتغييرات الأسعار واختلافها مباشرة وتغييرات أسعار الصرف. ومن السهولة جمع المعلومات حوله وعدم تأثره بالتضخم النقدي(**محروق، 2006**).

2- معيار رأس المال :

إن المشروعات الصغيرة هي تلك المشروعات التي لا يتجاوز رأس المال المستثمر فيها حد أقصى معينا يختلف باختلاف الدول التي توجد بها تلك المشروعات ومن مميزات المشروعات الصغيرة أنها تخلق فرص عمل كثيرة باستخدام استثمارات محدودة إذ أن حجم الاستثمار المطلوب لتشغيل عامل واحد في الصناعة الكبيرة يمكن أن يوظف ثلاثة عمال في الصناعة الصغيرة (**شرارة، 1998**)

3- معيار حجم الإنتاج وقيمته :

تعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك المنشآت التي تتصف بصغر حجم إنتاجها من حيث الكمية والقيمة مقارنة مع ما تنتجه المشاريع الأخرى في نفس مجال الصناعة، ويعيب معيار حجم الإنتاج عدم صلاحيته في المنشآت التي تنتج عدة منتجات مختلفة فيكون هناك صعوبة في الجمع العيني، كذلك إدخال عنصر السعر في قيمة الإنتاج مما يجعله مضللا" عندما يحدث تغير كبير في الأسعار(**ربيعة، 1998**) .

مجالات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تنتشر المشروعات الصغيرة في المجالات الاقتصادية كافة منها مجال التصنيع كصناعات النسيج، المطابع، مصانع التعبئة، وفي مجال التجارة كتجار الجملة والتجزئة و الوسطاء والسماسرة أو متاجر السوبر ماركت. وفي مجال الخدمات كالخدمات الفندقية والمكاتب المهنية (الهندسة _ المحاماة _ الأطباء) ، وكالات التأمين والمطاعم والاستراحات وغيرها وأخيراً في الزراعة حيث تلعب دورا" كبيرا" إلى جانب المشروعات الاقتصادية الأخرى في المساهمة في عملية التنمية سواء من خلال تقديم المنتجات الزراعية للاستهلاك المباشر أو للتصنيع أو للتصدير (**الأسرج .حسين،2013**).

إن اختيار الفرد لإقامة المشروع في أي من المجالات السابقة يتوقف على الاعتماد على خبرة بعض الأشخاص الشركاء في مجال المشروع المزمع إقامته(**المحمد،2007**) ويساهمون بتمويل هذا المشروع والحاجات المطلوبة أو الفرص المتوفرة للاستثمار والتي تعبر بشكل أو بآخر عن نوع السلع أو الخدمات المطلوبة من قبل أفراد ومجتمع مدينة ديرالزور، ولذلك فإن المشروعات الصغيرة تكون في الغالب هادفة لإشباع حاجات السوق المحلي **Khaled, A. Jaradat , M. S. (2019),**.

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

إن المشروعات الصغيرة تلعب دورًا حيويًا في الحد من الفقر والنمو Chuma–Makandwire (2004) وفقًا لما ذكره الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. من خلال إنشاء مشاريع منتصرة ، سيتم تحقيق النمو الاقتصادي الذي سيخلق فرص عمل لعامة الناس في المجتمع الذي ستعمل فيه. ستعمل فرص العمل على تعزيز الدخل المتاح للأشخاص مما سيخلق الطلب على السلع والخدمات وفي النهاية شراء السلع المطلوبة. سيؤدي هذا الدخل أيضًا إلى تحسين مستويات المعيشة وكذلك تقليل مستويات الفقر حيث رأت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2005) أن أهم مصدر للقوة الاقتصادية

المحلية هو ريادة الأعمال. يساعد تكوين صناعات جديدة وإجراءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي من خلال تسريع التحسين وتعزيز الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية والبشرية وغيرها. حتى مع ضعف الأداء المحلي ، فإن قوة الشركة الجديدة والصغيرة هي المكون الرئيسي للقدرة التنافسية المحلية وبالتالي تؤثر على الأداء الاقتصادي في جميع أنحاء البلاد. الأنشطة الاقتصادية على مستوى الدولة هي الإجراءات التي من خلالها يتنافس بلد ما في جميع أنحاء العالم وفقًا لماكاتياني (2006) ، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة ضرورية لنمو الاقتصاد وتطوره وكذلك لتوليد فرص العمل. تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى إدارة دقيقة لتطوير المشاريع الصغيرة في الاقتصاد العالمي. ستظهر إنجازات مشروع ريادة الأعمال تلك الطريقة التي يمكن من خلالها تقليل مستوى الفقر وتحسين نمط حياة الناس في المجتمعات غير الناضجة في العالم. ومع ذلك ، إذا لم تتمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من النمو بسرعة وغير قادرة على المنافسة عالميًا ، فهذا يعني أن الشركات الصغيرة لا تؤدي دورها في الاقتصاد العالمي. للمنافسة عالميًا ومن أجل نموها المدفوع ، تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى المواهب الإدارية لأولئك الذين يديرون ويحسنون مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة من الوضع المحبط الحالي إلى مستوى أكثر كفاءة

رأى (Schollhammer & Kuriloff1979) أن الكثير من الناس لديهم القدرة على تنظيم المشاريع ، ولكن المهارات الإدارية التي تعتبر مهمة لاستقرار المؤسسات الصغيرة غير كافية. نجاح كل عمل هو تمكين الشركات الصغيرة أدت المشكلات التي لم تستطيع المشروعات الكبيرة التغلب عليها إلى توجه الحكومات نحو الاهتمام بالمشروعات الصغيرة اعترافا" منها بدور هذه المشروعات في المساهمة في الحد من البطالة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد أظهرت التطبيقات العلمية للمشروعات الصغيرة أن الحاجة تقضي وجود مثل هذا النوع من المشروعات بغض النظر عن نسبة ومراحل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع على الرغم من أهمية الصناعات الكبيرة و دورها الاجتماعي **(البلتاجي، 2006)**.

تتصف المشروعات الصغيرة بمجموعة من الخصائص تميزها عن المشروعات الكبيرة وتتمثل أهم هذه الخصائص في الإشراف المباشر من قبل مالك المشروع والانتشار الجغرافي حيث يمكن إقامتها في مساحات صغيرة نظرا" لقلة وسائل الإنتاج المستخدمة وصغرها وسهولة تكيف الإنتاج حسب الاحتياجات ورغبات المستهلكين المتجددة بالإضافة الى دقة الإنتاج و جودته بسبب اعتماد المتخصصين في إنتاج سلع معينة مما يعني ارتفاع مهارات العامل و زيادة إنتاجيته.

الا انه هناك العديد من العيوب التي يمكن أن توجه لها خصوصا" في الدول النامية : منها عدم قدرة هذه المشروعات على مواكبة التطورات التكنولوجية والافتقار إلى هيكل إداري كونها تدار من قبل شخص واحد مسؤول إداريا" و ماليا". واستمرارية ارتباط المشروع بأصحابه أي انتهاء المشروع بوفاة أصحابه لا سيما أن المشروعات الصغيرة يغلب عليها الطابع الفردي في الملكية **و الادارة . (محروق، 2006)**

وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوربي في عام (1998) تبين أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي (70%) من فرص العمل بدول الاتحاد .

إن مسألة مساهمة المشاريع الصغيرة في التوظيف على درجة كبيرة من الأهمية في معظم الدول النامية التي تعاني من البطالة برغم الجدل و التحفظات التي تؤخذ على مدى قدرتها على تعظيم فرص العمل المباشرة قياسا" بالمنشآت الكبيرة و تبقى قضية المشاريع الصغيرة تحمل تناقضا" كبيرا" في تنميتها عن طريق تطوير التقنية المستخدمة فيها وقدرة هذه

الصناعات على استيعاب أعدادا" متزايدة من العمل لأن التقنية الحديثة غالبا" ما تكون أقل تكثيفا" للعمل **(سليمان،2004)**.

تسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في رفع الكفاءة وتعظيم الفائض الاقتصادي لامتلاكها بعض عناصر الإنتاج التي تمكنها من التفوق في بعض المجالات وبصفة خاصة في تلك الأنشطة التي تناسب الإنتاج الصغير والتي لا تظهر فيها أهمية وفورات الحجم كتلك الأنشطة التي تناسب سوقا" كليا" ضيقا" أو تلك الصناعات التي تعتمد على المهارة اليدوية للعامل بالدرجة الأولى أو تلك التي تضطر للانتشار الجغرافي لأسباب تتعلق بموقع المادة الخام التي تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية أصبح يشوبها بعض القيود منها :

– انتشار طريقة الإنتاج على دفعات أو طلبيات صغيرة و التي بمقتضاها أصبح إنتاج كميات صغيرة من السلع الاستهلاكية اقتصاديا" و حسب ذوق المستهلكين وهذه الطريقة تناسب المنشآت الصغيرة .

– انخفاض معدل تشغيل الطاقة الإنتاجية في المصانع الكبيرة مما أدى إلى ضياع بعض المزايا من وفورات الحجم و مثال على ذلك صناعة الصلب في الولايات المتحدة حيث اتضح أنه تحت ضغط الواردات من الطلب الرخيص المصنوع في مصانع أصغر حجما" في أوربا و كوريا و اليابان فإن مصانع الصلب الضخمة في الولايات المتحدة أصبحت تعمل بدرجة تشغيل منخفضة مما أدى إلى ارتفاع شديد في متوسط تكلفة الصلب الأمريكي و من ثم ارتفاع سعره بشكل ملحوظ بالمقارنة بالصلب الأجنبي **(شرارة، 1998)** .

ارتفاع معدل التقادم في المصانع التي يتم بناؤها الآن عما كان متوقعا" في الماضي وبالتالي أصبح من المناسب إقامة منشآت أصغر حجما" و أقل تكلفة استثمارية على أن يتخصص كل مصنع بعدد من المنتجات الصناعية نتيجة التطور التكنولوجي السريع الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الإنتاجية .

ولتوضيح أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به المنشآت الصناعية الصغيرة بشكل مباشر في زيادة الصادرات نشير إلى تجارب بعض الدول في هذا المجال :

ففي هونغ كونغ تشكل إنتاج الملابس الجاهزة التي تتم في منشأة صغيرة حوالي (50%) من صادرات هونغ كونغ وتمول هذه الصناعة الكثير من المخازن الكبرى للألبسة الشهيرة في العالم المتقدم **Khaled, A. Jaradat , M. S. (2019),** .

وفي كوريا يبلغ نصيب الصادرات الصناعية من إنتاج المصانع الصغيرة (35%) من إجمال صادرات البلاد.

وفي سويسرا تعتمد المنشآت الكبيرة إلى حد كبير على الصناعات الصغيرة لإنتاج المعدات الإلكترونية و الساعات و الأدوية و غيرها حيث تحصل المنشآت الكبيرة على إنتاج المتخصص الذين ينتجون في ورش حرفية صغيرة في إنتاج أجزاء صغيرة معينة من السلع الصناعية المختلفة كما يتم قدر كبير من الإنتاج في المنازل بواسطة أسر متخصصة و قد استطاعت هذه المصانع الصغيرة أن تغزو بإنتاجها أسواق العالم اجمع.

ويوجد الكثير من المشكلات التي تحد من فعالية وكفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها محدودية رأس المال إذ يعتمد توفيره الخاص أو من توفير العائلة أو من الأرباح التي يحققها والافتقار الى الكفاءة الإدارية والمهارات التنظيمية التي تمكن أصحابها من مواجهة مشكلاتهم على التوسع والنمو في أعمالهم، وعدم دراسة جدوى اقتصادية مسبقة للمنشأة وقيود الاستثمار و تراخيص العمل التي تستغرق زمناً طويلاً. **(احمد، 2000).**

مصادر تمويل المشروعات الصغيرة :

ويمكن تقسيم مصادر التمويل إلى الأنواع التالية :

_ مصادر التمويل الذاتي

_ مصادر التمويل المشترك (الذاتي والاقتراض من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة مثل بنوك التنمية الصناعية المحلية و الإقليمية والاقتراض من المصارف الإسلامية

– ومن مؤسسات التمويل المحلية الأخرى **Al–Haddad. L, Sial.M. S., Ali. I., Alam. R., Khuong. N. .V. 4 & Khanh. Th. H. Thuy (2019),**

– تمويل من المنظمات الدولية لتمكين الشباب .

المزايا التي منحت لتشجيع الاستثمار في دير الزور :

إن أنظمة الاستثمار سواء القانون رقم/10/ لعام 1991 أو المرسوم رقم/8/ منحت المشاريع الاستثمارية التي تقام بالمحافظة الشرقية مزايا إضافية عن باقي المناطق الأخرى بهدف جذب الاستثمارات لهذه المحافظة وخلق تنمية مستدامة فيها وفيما يلي أهم الحوافز و المزايا التي وردت في المرسوم رقم /8/ لعام 2007 بما فيها المزايا الخاصة بالمحافظات الشرقية وفق مايلي :

– حق تملك استئجار الأراضي والعقارات دون التقيد بسقف الملكية في القوانين النافذة شريطة ان تكون حصرا" للمشروع.

– منح المستثمرين وعوائلهم والعمال غير السوريين تراخيص عمل وإقامة طيلة إنشاء وتشغيل المشروع.

– السماح للمستثمرين بتحويل حصيلة حصتهم من المشروع إلى خارج البلاد وكذلك تحويل الأرباح والفوائد إلى الخارج أيضا وبعملة قابلة للتحويل.

– حرية التأمين على المشروع في أي مؤسسة تأمينية مرخصة في سوريا و كذلك فتح حساب بأي مصرف مرخص العمل .

– إعفاء مستوردات المشروع (الآلات و المعدات والتجهيزات المستخدمة في عملية الإنتاج ووسائط النقل الخدمية شريطة استخدامها لأغراض المشروع) من الرسوم الجمركية ودون التقيد بأحكام وقف ومنع وحصر الاستيراد وأنظمة القطع.

– تتمتع المشاريع المشملة بقوانين الاستثمار بالإعفاءات المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل النافذ وكافة المزايا و الضمانات.

دور المشروعات الصغيرة في عملية التنمية و الحد من البطالة

إن هذه المشروعات قادرة على أن تسهم وبشكل فعال في إعادة تقويم وهيكلة الإنتاج وتطوير الاقتصاد القومي من خلال ما يلي :

أولا" : تعظيم فرص العمل و الحد من البطالة:

تستخدم الصناعات الصغيرة فنونا" إنتاجية بسيطة نسبيا" تتميز بارتفاع كثافة العمل وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءا" من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل و ندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكاليف رأسمالية عالية حيث توفر هذه

المشروعات فرصا" عديدة للعمل لبعض الفئات وبصفة خاصة الإناث و الشباب و النازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين للانضمام إلى المشروعات الكبيرة و القطاع المنظم بصفة عامة كما تتميز المشروعات الصغيرة بانخفاض التكلفة الرأسمالية اللازمة لخلق فرص العمل مقارنة بالمشروعات والصناعات الكبيرة

وقد أجرى صندوق النقد الدولي دراسة في تسع صناعات مهمة (صناعة الجلود – الأحذية – صناعة الطوب – صناعة القطن ونسيج القطن .....) لتحديد مدى استخدامها للعمالة في حالة استخدام التكنولوجيا البسيطة ومقارنة ذلك بالصناعات المماثلة ذات التكنولوجيا الحديثة و الأكثر كثافة في رأس المال ، حيث أوضحت هذه الدراسة بالنسبة لقوى العمل المستخدمة أنه يمكن إتاحة فرص عمل تتراوح ما بين (20 و 101) فرصة عمل (حسب نوع الصناعة) في مقابل فرصة عمل واحدة في كل من هذه الصناعات إذا ما استخدمت التكنولوجيا الحديثة ذات الكثافة الرأسمالية العالية قد تنبهت الدول المتقدمة إلى أهمية الصناعات الصغيرة فقد أصبحت الصناعات الصغيرة اليابانية تستوعب حوالي من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني ، وفي (84%) ومن العمالة اليابانية الصناعية وتساهم بحوالي (52 %) إيطاليا (203) مليون مشروع فردي صغير و في أمريكا وفرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من (1992) وحتى عام (1998) أكثر من (15) مليون فرصة عمل مما خفف من حدة البطالة و آثارها السيئة و أن المشاريع الصغيرة تستوعب (70%) من قوة العمل الأمريكية وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوربي في عام (1998) تبين أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي (70%) من فرص العمل بدول الاتحاد

ثانيا : رفع الكفاءة و تعظيم الفائض الاقتصادي

إن المشاريع الصغيرة تمتلك بعض عناصر الإنتاج التي تمكنها من التفوق في بعض المجالات وبصفة خاصة في تلك الأنشطة التي تناسب الإنتاج الصغير و التي لا تظهر فيها أهمية و فورات الحجم كتلك الأنشطة التي تناسب سوقا" كليا" ضيقا" أو تلك الصناعات التي تعتمد على المهارة اليدوية للعامل بالدرجة الأولى أو تلك التي تضطر للانتشار الجغرافي لأسباب تتعلق بموقع المادة الخام التي تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية أصبح يشوبها بعض القيود منه :

1- انتشار طريقة الإنتاج على دفعات أو طلبيات صغيرة و التي بمقتضاها أصبح إنتاج كميات صغيرة من السلع الاستهلاكية اقتصاديا" و حسب ذوق المستهلكين وهذه الطريقة تناسب المنشآت الصغيرة

2- 2- انخفاض معدل تشغيل الطاقة الإنتاجية في المصانع الكبيرة مما أدى إلى ضياع بعض المزايا من فورات الحجم و مثال على ذلك صناعة الصلب في الولايات المتحدة حيث اتضح أنه تحت ضغط الواردات من الطلب الرخيص المصنوع في مصانع أصغر حجما" في أوربا و كوريا و اليابان فإن مصانع الصلب الضخمة في الولايات المتحدة أصبحت تعمل بدرجة تشغيل منخفضة مما أدى إلى ارتفاع شديد في متوسط تكلفة الصلب الأمريكي و من ثم ارتفاع سعره بشكل ملحوظ بالمقارنة بالصلب الأجنبي

وقد ثبت من التجربة العملية أن صغر حجم الوحدة الإنتاجية يؤدي إلى زيادة إنتاجية العاملين وذلك لسببين هم :

– تقليل حجم العملية البيروقراطية وتقصير خطوط الاتصال التي زادت و تعقدت إلى حد كبير نتيجة لضخامة حجم المصانع و الشركات المالكة له

– تحسين العلاقة بين المستويات الإدارية العليا والقواعد العمالية يترتب عليه كثرة الاضطرابات وانتشار السلبية وروح الهدم بين العاملين مما ينعكس بصورة ضارة على الإنتاج إن تكلفة فرصة العمل في المشروعات الصغيرة أقل بثلاث مرات منها في المشروعات الكبيرة ، الأمر الذي يجعل للصناعات الصغيرة دورا" هاما" لا بل و كبيرا" في رفع كفاءة الإنتاجية و تعظيم الفائض الاقتصادي .

إجراءات الدراسة :

تم اجراء هذه الدراسة وفقا" للخطوات التالية :

1- إعداد استبيان الدراسة بصورته النهائية.

2- تحديد أفراد عينة الدراسة.

3- توزيع الاستبيان على العينة واسترجاعه حيث تم توزيع /80/ استبيان على /60/ مشروع صغير وتم استرجاع /70/ استبيان وهي التي شكلت عينة الدراسة.

4- إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائيا" باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم (spss18).

5- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها واقتراح التوصيات المناسبة.

المعالجة الإحصائية :

بعد تفريغ إجابات أفراد العينة وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب ثم تمت معالجة البيانات احصائيا" باستخدام برنامج (spss18) حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية للإجابات عن كل سؤال .

نتائج الدراسة :

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والثاني والثالث : يبين الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية

الجدول /1/

النسب المئوية والتكرارات للإجابات عن السؤال الأول في الاستبيان

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid شخصي	10	15.0	15.0	15.0
تمويل منظمات	10	15.0	15.0	30 .0
مشترك	50	70.0	70.0	100.0
Total	70	100.0	100.0	

يتضح من الجدول /1/ أن /70%/ من أصحاب المشروعات الصغيرة يعتمدون على التمويل المشترك لمشروعاتهم (شخصي+بنك)بينما /15%/ فقط من أصحاب تلك المشروعات يعتمدون على تمويل مشروعاتهم من المنظمات و /15%/ يعتمدون على التمويل الشخصي فقط لمشروعاتهم .

ومن اجل اختبارات فروض البحث كان ذلك من خلال الجدول رقم /2/

1. اختبارات الصدق والثبات: تم التأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال اجراء اختبار الثبات ألفا كرونباخ حيث وجدنا أن معامل الثبات هو 0.80 الأمر الذي يدل على ان هذا المؤشر يدل على الموثوقية والثبات لجميع فقرات الاستبانة .

2. اختبار فروض البحث:

من أجل اختبار فروض البحث قمنا باجراء مجموعة من الاختبارات الاحصائية كان الهدف منها التأكد من قوة العلاقة التي تربط المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كاختبار معاملات ارتباط بيرسون كما يلي:

الجدول /2/

		دور مصادر التمويل
خلق فرص العمل	معامل الارتباط Pearson Correlation	.67**
	المعنوية الإحصائية Sig.(2-tailed)	.000
	حجم العينة (N)	70
نمو المشروعات	معامل الارتباط Pearson Correlation	.64**
	المعنوية الإحصائية Sig.(2-tailed)	.000
	حجم العينة (N)	70

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك علاقات ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ومن أجل اختبار تأثير المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع قمنا بإجراء اختبار الانحدار المتعدد الذي يختبر أثر المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع كما يلي:

قيم معاملات نموذج الانحدار المتعدد الذي يدرس أثر المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع

الجدول /3/

Coefficients[a]						
Model		المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	إحصائية (T)	المعنوية Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.321	.33		2.923	.065
	خلق فرص العمل	. 67	.45	.73	7.766	.000

	نمو المشروعات	.64	.045	.56	5.689	.000
a. Dependent Variable: دور المشروعات الصغيرة						

نستنتج من خلال الاختبار السابق أن هناك علاقة تأثير معنوية بين كل من مصادر التمويل من جهة وما بين خلق فرص العمل ونمو المشروعات الصغيرة من جهة اخرى وهذا التأثير كان قويا، الأمر الذي يقودنا إلى قبول الفرضيات البديلة ورفض فرضيات العدم..

وفيما يلي نكتب النموذج المفسر للعلاقة بين متغيرات الدراسة:

دور مصادر التمويل = 0.321 + (67.* خلق فرص العمل) + (0.64 * نمو المشروعات)

و الجدول رقم /4/ التالي يوضح النسب المئوية للإجابات المستخرجة من الاستبيانات التي تم توزيعها : الجدول /4/

الرقم	العبارة	النسب المئوية	
		نعم	لا
1	يتوقف خلق فرص العمل ونمو المشروعات الصغيرة على التمويل المشترك	% 70	%30
2	يتوقف خلق فرص العمل ونمو المشروعات الصغيرة على التمويل الشخصي	%15	%85
3	يتوقف خلق فرص العمل ونمو المشروعات الصغيرة على تمويل المنظمات	%15	%85
4	تمويل الدولة والمؤسسات الحكومية للمشاريع الصغيرة يقلل من البطالة	%55	%45
5	تقديم المزايا والحوافز التشجيعية يشجع الاستثمار في المشروعات الصغيرة وبالتالي تشغيل المزيد من العمالة	%76	%24
6	هناك تكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة	%44	%56
7	الأنظمة والقوانين النافذة الخاصة بتنظيم التراخيص تشجع على الاستثمار في المشاريع الصغيرة	%24	%76
8	دمج المشروعات الصغيرة يساهم في نجاحها وتطوير العمل والتقليل من البطالة	%60	%40
9	استخدام التكنولوجيا الحديثة في المشروعات الصغيرة يساهم في نجاحها وتطويرها	%78	%22
10	ساهمت المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة في المناطق النامية	%68	%32
11	الاستثمار في المشاريع الزراعية ساهم في تنمية المنطقة والحد من البطالة	%58	%42
12	تحديث الورشات الصناعية اليدوية والنصف آلية أسهم في نجاح هذه الورشات	%66	%34
13	التحصيل العلمي او التقاني او المهني لدى أصحاب المشروعات الصغيرة يساهم في نجاح هذه المشروعات	%74	%26
14	المشروعات الصغيرة تنسجم مع أصحاب الدخل المحدود	%84	%16
15	المشروعات الصغيرة تشجع المحاصيل المتكاملة	%70	%30
16	المشروعات الصغيرة لا تحتاج الى خبرة تقنية كبيرة	%66	%34

17	المشروعات الصغيرة تساهم في تلوث البيئة بشكل محدود	%48	%52
18	المنشأة الصغيرة تلائم القطاع الخاص أكثر من القطاع العام	%64	%36
19	الأصل في المشروعات هي الصغيرة كالحرف مثلا"	%66	%34
20	يتمتع المشروع الصغير بالمرونة في حال توفر رأس المال	%84	%16
21	لا تستوعب المشروعات الصغيرة التقنيات المتطورة والمؤتمتة	%62	%38

تحليل النتائج :

من خلال الاختبارات الاحصائية نستنتج ما يلي:

1- بالنظر الى الجدول المتعلق باختبار الفروض جدول رقم (2) نلاحظ وجود علاقة ارتباط معنوية بين مصادر التمويل من جهة وخلق فرص العمل ونمو المشروعات من جهة اخرى

2- نجد من خلال معادلة الانحدار بالجدول رقم (3) ان العلاقة معنوية بالنسبة لمعاملات خلق فرص العمل ونمو المشروعات .

3- ان معظم أصحاب المشروعات الصغيرة يعتمدون في تمويلهم لمشروعاتهم على التمويل المشترك (ذاتي و قروض) من مدخراتهم الشخصية او الاقتراض من المعارف والأصدقاء اكثر من اعتمادهم على القروض المصرفية، نتيجة عزوف البنوك عن اقراض المشروعات الصغيرة لارتفاع درجة المخاطرة لديها الأمر الذي يضطر البنوك لمطالبة أصحاب هذه المشروعات بضمانات كبيرة لا تتوافر في كثير من الأحيان ، لدى أصحاب هذه المشروعات فضلا" عن انعدام الوعي المصرفي وعدم توفر البيانات المحاسبية التي تظهر المركز المالي للمشروع مما يجعل أصحاب هذه المشروعات عاجزين عن الاقتراض نتيجة هذه الشروط المجحفة في الوقت الذي هم في أمس الحاجة للتمويل لمقابلة احتياجات العمل سواء في عمليات التأسيس او التوسع والنمو او في العمليات اليومية.

4- ان أنماط الملكية السائدة في المشروعات الصغيرة (محل الدراسة) هي أنماط الملكية الفردية والعائلية ، الذي يؤدي الى محدودية توسع هذه المشاريع الا بحدود الإمكانات الذاتية لمالكيها.

5- تعتمد معظم المشروعات الصغيرة بشكل رئيس على خبرات أصحابها في الإدارة.

6- عدم وضوح السياسات الحكومية المتعلقة بتشجيع المشاريع الصناعية الصغيرة وتلبية احتياجاتها من المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة على هذه المواد والمستلزمات، مما يؤدي الى ارتفاع تكلفة منتجاتها وانعدام قدرتها على المنافسة المحلية او العالمية.

7- ضعف عمليات التنسيق والتعاون بين المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.

التوصيات :

في ضوء مما تقدم يمكن ان نستنتج مدى أهمية تمويل المشروعات الصغيرة ومدى مساهمتها في خلق فرص العمل بمدينة دير الزور وريفها ويمكن في هذا المجال تقديم بعض التوصيات التي نرى انها تساعد في حل المشكلات التي قد تعترض سبل المشروعات الصغيرة:

1-محاولة إيجاد بعض الصيغ التمويلية أو الاستثمارية التي تسهم في خلق فرص العمل ونمو المشروعات الصغيرة وبما يضمن بقاءها واستمرارها .

2-ضرورة الاهتمام بالعمالة وتنمية وتطوير الكفاءات الإدارية والفنية في المشروعات الصغيرة مما يؤدي الى اعداد الفنيين الذين تحتاجهم الصناعات الصغيرة والاهتمام بالتدريب لتوفير المدربين الاكفاء وزيادة عدد مراكز التدريب وتوفير احتياجاتها مع مراعاة عدالة توزيعها إقليميا".

3-السعي لاستصدار التشريعات التي تنصف المشروع الصغير ، وزيادة الدعم الحكومي من خلال تقديم الإعانات والقروض والتسهيلات والاستشارات اللازمة.

4-تطوير الأنظمة والقوانين الخاصة بتنظيم الترخيص وتبسيط اجراءاته الإدارية اللازمة لإقامة المشروعات الصغيرة عن طريق النافذة الواحدة اختصارا" للوقت والجهد والمصاريف غير المبررة.

5-تقديم إعفاءات ضريبية للمشروعات الصغيرة وبشكل خاص إعفاءات على الواردات التي تعتمد على تصنيع المواد المحلية وإلغاء عدة ضرائب منها على سبيل المثال ضريبة الآلات والمعدات والمستلزمات الوسيطة للإنتاج لزيادة القدرة التنافسية لهذه المشروعات.

6-تشجيع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة ، وذلك عن طريق الغاء الإجراءات الإدارية المعقدة والتي تتطلبها البنوك الحكومية أساسا" لمنح هذه القروض والتسهيلات.

7-العمل على إيجاد صيغة عملية لتقوية التعاون والتنسيق وتحقيق التكامل بين المشروعات الكبيرة والمتوسطة الخاصة والعامة .

8-اعتماد دراسة جدوى اقتصادية موضوعية كأساس لمنح تراخيص وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

9-إنشاء هيئات استشارية إقليمية تعنى بدعم وتوجيه أصحاب المشروعات الصغيرة للوصول الى مصادر التمويل والاستفادة منها

المراجع:

المراجع العربية:

1. **احمد عبد الرحمن يسرى (2000)**، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
2. **الأسرج .حسين(2013)**: دور المشاريع الصغيرة في مواجهة البطالة فى الدول الخليجية ، منشورات دار الطباعة المصرية ، القاهرة ، مصر.
3. **البلتاجي محمد (2006)**، تمويل المنشآت الصغيرة بصيغ التمويل الإسلامية، النشرة المصرفية.
4. **ربيعة سليمان(1998)**، الصناعات الصغيرة ودورها في عمليات التنمية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
5. **سليمان عزام(2004)**، المشكلات التموينية في المشاريع الصغير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
6. **السيد فاطمة(1994)**، دور الصناعات الصغيرة في تنمية اقتصاديات الدول النامية، دراسة مقارنة، جامعة عين شمس.
7. **شرارة مجدي عبدالله**، (1998) أهمية تكامل الصناعات الصغيرة مع الصناعات الكبيرة، مجلة افاق الاقتصادية.

8. **عوض الله صفوت(1993)**،اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة.
9. **ماكاتياني** (2006) : دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الوطني.
10. **محروق ماهر وايهاب (2006)**، مقابلة المشروعات الصغيرة " أهميتها و معوقاتها، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
11. **المحمد صبحي(2007)**، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة حلب.

المراجع الأجنبية:

1. **Al-Haddad**. L, Sial.M. S., Ali. I., Alam. R., Khuong. N. V. 4 & **Khanh**. Th. H. Thuy (2019), The Role of Small and Medium **Enterprises** (SMEs) in Employment Generation and Economic **Growth**: A Study of Marble Industry in Emerging Economy. **International Journal** of Financial Research. Vol. 10, No. 6.
2. **Chuma**-Makandwire (2004)
3. **Khaled, A. Jaradat، M. S. (2019)**, The Role of Small Medium **Enterprises** in Reducing the Problem of Unemployment in Jordan. *International Journal of Development and Economic Sustainability.* Vol.7, No.2, pp. 28-36.
4. **Nishtar** ،2000 & Hasan ،2002
5. **Schollhammer** & Kuriloff (1979)

The Role Of Funding Sources In Creating Job Opportunities And The Growth Of Small Projects In Deir Ezzor Governorate And Its Countryside In Deir EzzorGovernorate And Its Countryside

Dr. Ahmed Madah

Abstract

The aim of this research was to identify the role of funding sources in creating job opportunities and the growth of small projects in Deir Ezzor Governorate and its countryside and reducing the unemployment problem.
The research was implemented on a number of projects consisting of /70/ small and micro projects in Deir Ezzor city and its countryside, where the questionnaire was used as a tool to collect data from project owners in order to identify the nature of these projects in Deir Ezzor and determine their needs and the size of their demand for labor and indicate the elements of their success, and identify the problems they face.
The results of the study showed that 70% of small project owners rely on joint financing for their projects (self + bank), 15% rely on financing from international organizations, and 15% rely on self-financing. We also note the existence of a significant correlation between (financing sources) and (job creation) as well as a significant correlation (project growth).
Also for the regression equation, we find a significant correlation for the coefficients of (job creation) and project growth, and that the prevailing ownership is individual or family ownership and sometimes a partnership between the financier and the management that depends on the expertise of some workers.

Keywords: Small projects, funding sources, job creation.